أنباء سورية

الجربا أول الحاضرين: لسنا أصحاب القرار سواء في النظام أو المعارضة

موسكو تبدي مرونة تجاه المدعوين لـ «سوتشي» وتعتبره مسهلاً لـ «جنيف»

عواصم ـ وكالات: بعد أيام من اشتراطها على المعارضة التخلي عن مطلب رحيل الرئيس بشار الاسد، لتسمح لها بالحضور الى مؤتمر الشعوب السورية الذي تحشد كل امكاناتها لعقده في مدينة سوتشي، واثر رفض غالبية الفصائل والهيئات المعارضة حضوره، أبدت موسكو نوعا من المرونة مؤكدة أنها لن تضغط على المشاركين وأكدت انها تعتبر فيه مقدمة قد تساعد لحوار مباشر بين النظام والمعارضة في جنيف.

فقد أكد مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى سورية، «ألكسندر لافرينتييف»، أن حكومته لن تمارس أي ضغوطات على المشاركين بمؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، المزمع عقده الشهر المقبل، عند اتخاذ قراراتهم.

وقال ألكسندر لافرينتييف، إن «قارب التسوية السورية» يجب أن يكون واحدا، وشدد على ضرورة جلوس جميع ممثلي النسيج السوري، مؤكدا «ضرورة التجديف في اتجاه واحد لتحقيق التسوية للأزمة السورية».

واتهمت المعارضة روسيا بالسعي للالتفاف على عملية السلام التي تجري في جنيف برعاية الأمم المتحدة، لكن لافرينتييف قال: «في حال ظهر هناك حاجة لجهود من قبل المجتمع الدولي، نحن سنكون سعداء، لكن أهم شيء أن تبذل هذه الجهود في الاتجاه الصحيح».

من جهته، وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، اعرب عن اعتقاده بأن المؤتمر، سيسهم ببدء مفاوضات مباشرة بين الحكومة والمعارضة في جنيف.

وقال «نحن على ثقة بأن مؤتمر الحوار بين الحكومة والمعارضة السورية، سوف يساهم في بدء محادثات مباشرة دون شروط مسبقة في جنيف».

وأكد دعوة المعارضة الخارجية المشاركة في مفاوضات جنيف، وأن هدف المؤتمر هو إرساء الأسس لإطلاق إصلاح دستوري في سورية.

وقال: «إن موسكو ترى دعما واسعا لمؤتمر الحوار الوطني السوري بين السوريين أنفسهم وزعماء القبائل» لكن أكثر من 44 فصيلا وهيئة سياسية في الداخل والخارج ومنها اكبر فصائل الجيش الحر، أعلنت رفضها للمؤتمر وما يخرج عنه.

تصريحات لافروف جاءت عقب لقائه رئيس تيار الغد السوري أحمد الجربا، الذي أعرب عن أمله في بدء حوار مباشر بين النظام والمعارضة.

وأعلن نية تياره المشاركة في «مؤتمر الحوار الوطني» نهاية يناير المقبل. وقال «بالنسبة لنا في تيار الغد والمجلس العربي في الجزيرة والفرات هناك قرار بالذهاب إلى سوتشي ضمن المعطيات الموجودة».

وأضاف «سمعنا وجهة نظر لافروف ويوجد شيء مشجع، إذ سيكون المؤتمر برعاية الأمم المتحدة ودول كبيرة منها إيران وتركيا، ودول عربية متفائلة، الأمر الذي يعطي جدية للموضوع أكثر». وتتهم المعارضة السورية موسكو بمحاولتها خلق مسارات تفاوضية خارج مظلة الأمم المتحدة، وتفريغ مضمون مسار جنيف الذي ينص على رحيل رئيس النظام السوري، بشار الأسد. وأضاف الجربا «نحن نبحث عن حل للمسألة السورية، وروسيا عامل رئيسي في الحرب والسلام وفي الاستقرار ونبحث مع الأصدقاء الروس سبل الحلول الناجعة في سورية».

وعن مسألة الإصلاح الدستوري قال الجربا إن كتابة الدستور أمر مهم، وهي تبين أفق سورية القادم وسورية الجديدة، مشددا على أن الدستور السوري يجب أن يقوم بصياغته السوريون من داخل وخارج سورية.

أما فيما يخص رئيس النظام السوري قال رئيس التيار المعارض إن «الأسد مسؤول بنسبة كبيرة عما حصل في سورية».

ورأى أن «موضوع الأسد سيناقش اليوم نحن السوريين لسنا أصحاب القرار سواء النظام أو المعارضة، وهناك أطراف أخرى وتدخلات والنفوذ الخارجي سواء الإقليمي أو الدولي كبير في سورية فسنرى كيف ستسير الأمور». وترفض المعارضة المشاركة في أي مؤتمر خارج الأمم المتحدة، وهذا ما أكد عليه رئيس وفد المعارضة إلى محادثات أستانا، أحمد طعمة، الجمعة الماضي.

وقال طعمة «إذا كانت مخرجات المؤتمر ستؤدي إلى دفع عملية السلام في جنيف فهذا أمر مرغوب فيه، أما إذا كانت ستسير مسارا مستقلا خاصا، فلن يكون ذلك محل ترحيب».

طفلة مريضة ممن جرى اخلاؤهم من الغوطة الشرقية المحاصرة مساء أمس الأول (أ.ف.ب)

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

صفقة تبادل لإخراج حالات حرجة من الغوطة الشرقية مقابل أسرى لدى جيش الإسلام

عواصم ـ وكالات: بدأت عمليات الإجلاء الطبي لعدد محدود من اصل نحو 500 حالة حرجة في الغوطة الشرقية التي يحاصرها النظام منذ اكثر من 4 سنوات ويقطنها نحو 400 ألف مدني. وأخرج أمس الأول اربع حالات من اصل 29 حالة وافقت سلطات النظام على اخراجها وهم 3 اطفال ومسن. وتم اخراج هؤلاء ضمن صفقة لمبادلة هؤلاء المرضى بأسرى من النظام لدى جيش الاسلام.

وكشفت الجمعية الطبية السورية-الأميركية ان المرضى الاربعة نقلوا إلى مستشفيات في دمشق وهم الدفعة الأولى من الحالات الـ29 على أن يتم إجلاء الباقين خلال الأيام المقبلة.

وقال محمد كتوب مدير الجمعية في تغريدة على تويتر إن الموافقة تمت على إجلاء خمسة أشخاص كدفعة أولى في إطار اتفاق التبادل.

وفي الأسبوع الماضي قال يان إيغلاند مستشار الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية إن 494 شخصا على قائمة أولويات الإجلاء الطبي.

واشار الى ان «هذا العدد يتراجع ليس لأننا نجلي الأشخاص بل لأنهم يموتون... نحاول الآن كل أسبوع ومنذ أشهر كثيرة إجراء عمليات إجلاء طبي وإدخال مواد غذائية وإمدادات أخرى».

بدورها، أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على حسابها على تويتر «قام متطوعو الهلال الأحمر العربي السوري وفريق من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإجلاء حالات طبية عاجلة من الغوطة الشرقية إلى مستشفيات في دمشق».

وأوضح مدير العمليات في شعبة الهلال الأحمر في مدينة دوما، التي تمت منها أولى عمليات الإجلاء، أحمد الساعور «تم إخلاء أربع حالات بينهم ثلاثة أطفال ورجل بالغ»، مشيرا إلى أنهم جميعا ضمن لائحة الأمم المتحدة.

التقرير كاملاً على الموقع الإلكتروني: www.alanba.com.kw

الأكراد يُشكّلون جيشاً لحماية حدودهم

وكالات: يخطو الأكراد في شمال شرق سورية خطوة جديدة لتكريس نزعتهم الانفصالية، معلنين عن تشكيل قوة لحماية حدودهم بوجه تركيا وحتى النظام السوري.

وتشير قياداتهم الى مساع لتوسيع مناطق نفوذهم باتجاه محافظتي دير الزور والرقة وليس فقط مناطق سيطرتهم في الحسكة وشمال سورية.

وقال القائد العام لـ «قوات حماية شمال سورية» سيابند ولات، انه تم البدء بتأسيس قوة عسكرية جديدة في مناطق سيطرة الانفصاليين الأكراد التي يسمونها «كردستان سوريا» وأطلق عليها «جيش شمال سورية» وقوامه سيكون من القوات التي شكلت العمود الفقري لقوات سورية الديموقراطية (قسد).

ونقلت وكالات أنباء مقربة من حزب العمال الكردستاني عن سيابند ولات قوله إن «جيش شمال سورية قيد التأسيس حاليا، وسيتولى مهمة حماية أمن الحدود»، موضحا أن عملهم لن يقتصر على حماية «كردستان سوريا» فقط حسب تعبيره، بل سيشمل محافظتي الرقة ودير الزور شمال وشرق سورية.

وأضاف ولات أن «هذه القوة تأسست مطلع نوفمبر من العام 2014، وتوزعت في كامل الشمال السوري»، في إشارة الى ميليشيات حماية الشعب الكردية، أما الآن فيتم تنظيمها على شكل جيش، وسبق أن شاركت في الحرب على تنظيم داعش، موضحا أنهم فتحوا معسكرات تدريب في مدن الجزيرة، كوباني، عفرين، منبج والطبقة.

وأضاف القائد الكردي أن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية يقدم لهم الدعم التقني والأسلحة والتدريب، مشيرا الى ان العمل مع التحالف مستمر كما كان خلال الحرب ضد تنظيم داعش.

كما أشار ولات إلى أن هذه القوات ستتصدى لأي هجوم على مناطقها، لافتا إلى أنها تتمتع بالاحترافية والخبرة، «بعد الآن لن يكون بإمكان تركيا أو سورية أو أي بلد آخر أن يتجاوز على أراضينا بسهولة».

وتؤكد مصادر كردية أن هذه القوات ستجمع الوحدات شمال سورية من قوات سوريا الديموقراطية ووحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة.

موسكو: قتلنا 60 ألف داعشي وهدفنا التالي القضاء على «النصرة»

وكالات: أكد رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية والنائب الأول لوزير الدفاع فاليري غيراسيموف أن المهمة الرئيسية للقوات الروسية في سورية لعام 2018 أصبحت تدمير مسلحي «فتح الشام»، جبهة النصرة سابقا، الذين يتواجد بعضهم في مناطق خفض العنف، لاسيما في ادلب التي تشرف تركيا على تنفيذ الاتفاق فيها ويقطنها مئات آلاف النازحين الفارين من باقي المناطق، وهذا ما أكده أيضا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف.

وأشار غيراسيموف إلى أن الجيش الروسي تمكن من القضاء على نحو 60 ألفا من مقاتلي داعش، مؤكدا أن أكثر من 2800 منهم قدموا من روسيا. وأضاف غيراسيموف في مقابلة مع صحيفة «كومسومولسكايا برافدا» أمس: «حتى 30 سبتمبر 2015، كان هناك 59 ألفا من داعش من جميع التشكيلات في سورية، وفي غضون عامين تمكن (التنظيم) من تجنيد عشرة آلاف مسلح آخرين». وتابع: «لكن في غضون هذين العامين تم القضاء على نحو 60 ألفا منهم».

وأردف: «كانت هذه العصابات يرأسها قادة تم تدريبهم خصيصا من قبل مدربين من عدد من دول الشرق الأوسط ومن دول غربية وكان هناك ضباط سابقون في الجيش العراقي».

وأشار غيراسيموف، إلى أن تواجد العسكريين الأميركيين في قاعدة التنف جنوب سورية «يتعارض مع الفكر السليم».

أنباء لبنانية

مصادر مقربة من الرئاسة تنتقد «ثرثرة غير المحقين»

عون يغيِّر اسم الدورة إلى «دورة الانصهار الوطني».. وجنبلاط يستعين بـ «بوذا»

رئيس مجلس النواب نبيه بري في لقاء الاربعاء النيابي في عين التينة (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

للمرة الأولى يتساجل رئيسا الجمهورية والمجلس النيابي على هذا النحو المباشر، تصريح يُرد عليه بدردشة، بدل الاعتماد على المصادر والأوساط أو على الأقل وزراء كتلتيهما أو النواب، كما درجت العادة.

وهو أمر غير معهود ولا سابقة له، الى جانب تحويله من ملف حصري، هو مرسوم منح «دورة ضباط» أقدمية سنة، بحق كما يصر الرئيس ميشال عون، وبغير حق، كما يؤكد الرئيس نبيه بري، الى قضية أساسية وحساسة، قاربت الصلاحيات الرئاسية.

الرئيس بري استنفر المادة 54 من الدستور، التي تنص على أن مقررات رئيس الجمهورية مشروطة بتوقيع رئيس الحكومة والوزراء المختصين. وهو يرى أن رئاسة الجمهورية تتجاوز دستور الطائف والأعراف السائدة ومجلس الوزراء والوزراء، كما أنها لا تثق بالقضاء. ما ترتب عليه بداية انهيار الهدنة التي أعقبت عودة الرئيس سعد الحريري عن استقالته، وفق ما سبق أن توقعته مصادر سياسية متابعة لـ«الأنباء»، بدءا من مطلع السنة الجديدة.

ويبقى رئيس الحكومة سعد الحريري «الصامت الأكبر» والعابر بين حدي العلاقة مع عون وبري، فقد أرضى توقيعه المرسوم الرئيس عون، لكنه أغضب بري، ولم تجد المبررات التي اتخذها عبر التريث بنشره، مستمعا عند الرئيس بري.

أما حزب الله حليف المتخاصمين، فبدأ يتحرك بتؤدة، بعد توقف مساعي اللواء عباس إبراهيم، في حين حسم الرئيس عون موقفه بأنه ليس في وارد التراجع عن المرسوم.

رئاسة مجلس النواب سربت محضر مناقشة هذا الموضوع في المجلس في أبريل 2014، حيث عارضه 50 نائبا بينهم الرئيس فؤاد السنيورة.

أما الحل فهو في نظر النائب وليد جنبلاط بالعودة عن المرسوم «كي لا يخلق ارتجاجات في الجيش والأسلاك الأمنية، وقد أجرى جنبلاط ، قبل سفره، اتصالا مع مسؤول وحدة الارتباط في حزب الله وفيق صفا، منبها الى خطورة المرسوم الخلافي وانعكاساته على تركيبة المؤسسة العسكرية، وأبلغه بحسب صحيفة «الاتحاد» بأنه لن يقبل بأن يترك الرئيس بري وحده في معالجة هذه الأزمة. وقد رد صفا قائلا ان الحزب يتحرك سعيا الى المعالجة وهو أيضا لن يترك بري».

وقال جنبلاط: لا أدري اذا كانت الرسالات السماوية المحلية كافية للعلاج. وأضاف: شخصيا سأستشير بوذا، ولعله خير.

وردا على قول بري ان القضاء ملجأ الضعيف في لبنان، قالت القناة البرتقالية القريبة من العهد «إن القضاء ملجأ المظلوم وصاحب الحق أما غير الحق، فقد يجد ملاذا آمنا، في العنف أو في تحريف الحقائق أو ربما الثرثرة في بعض الصحف أو وسائل الإعلام..».

هذا، وأطلق الرئيس ميشال عون اسم «دورة الانصهار الوطني»، على دورة الضباط موضوع الخلاف مع رئيس مجلس النواب، والمعروفة «بدورة عون»، وأشارت أوساط الرئاسة الأولى لـ «الأنباء» إلى أن مرسوم أقدمية ضباط هذه الدورة لا يشكل خرقا، بأي شكل من الأشكال لا للعرف ولا للطائف، وهو لا يحتم أي أعباء مالية، وهو لحفظ حق الأقدمية فقط. وأكدت الأوساط أن الرئيس عون قال كلمته من بكركي، وهو لايزال متمسكا بها، وعلى المعترض مراجعة مجلس شورى الدولة.

تراجع عدد اللاجئين السوريين في لبنان دون المليون لأول مرة

تراجع عدد النازحين السوريين في لبنان إلى أقل من مليون شخص للمرة الأولى منذ العام 2014. ووثقت الأمم المتحدة في نهاية نوفمبر وجود 997,905 لاجئين سوريين مسجلين في لبنان، غالبيتهم من النساء والأطفال، مقارنة مع 1,011,366 في ديسمبر 2016.

وتجري الأمم المتحدة مراجعات لأعداد النازحين السوريين في لبنان أربع مرات سنويا لتقييم الدعم الذي يحتاجون اليه. ويأتي التراجع في أعداد اللاجئين السوريين لأسباب عدة بينها انتقالهم إلى بلد آخر أو عودتهم إلى سورية أو الوفاة.

وقالت الأمم المتحدة في تقرير آخر نشر حديثا إن النازحين السوريين في لبنان باتوا «أكثر ضعفا من أي وقت مضى»، إذ يعيش أكثر من نصفهم حاليا في فقر مدقع، في حين يعيش أكثر من ثلاثة أرباعهم تحت خط الفقر.

وكشف تقييم عام 2017 عن أن 58٪ من الأسر تعيش في فقر مدقع (بأقل من 2,87 دولار للشخص الواحد في اليوم)، وبالتالي، فإنها غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية للصمود، لافتة إلى زيادة قدرها 5٪ مقارنة بالعام الماضي.

وقال معدو الدراسة «لا يملك النازحون الأموال الكافية لتأمين الأساسيات، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق حاليا 98 دولارا في الشهر، ينفق منها 44 دولارا على الغذاء».

وأشارت ممثلة المفوضية في لبنان ميراي جيرار إلى أن «النازحين السوريين في لبنان بالكاد يتمكنون من الصمود والبقاء على قيد الحياة. فمعظم الأسر ضعيفة، وتعتمد على المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي.

ومن دون تزويدهم بالدعم بشكل مستمر، ستكون حالتهم أكثر بؤسا، خصوصا في فصل الشتاء». وقالت ممثلة منظمة «اليونيسيف» في لبنان تانيا شابويزا ان «ما يثير قلقنا هو تزايد الفقر، لما لذلك من تأثير مباشر على إمكانية ممارسة الأطفال لحقهم الأساسي في التعليم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار نقص التمويل يؤدي إلى إعادة ترتيب الأولويات بين الاحتياجات وإعادة هيكلة الخدمات، ليس فقط في مجال التعليم ولكن في جميع القطاعات». وتشكل المساعدات النقدية الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي شهريا أكبر نسبة من الدعم، إذ تصل إلى نحو 700,000 نازح.

مشكلة النزوح لا تقف عند حدود الأعداد وحسب، ولا عند الأزمات المتصلة بها، بل تتعداها الى ما قد ينتج من تأخر الحلول. وبحسب الخبراء المعنيين في متابعة قضايا النازحين في العالم، أن ما بين 17 و20٪ من مجموع أعداد النازحين في العالم، لا يعودون الى بلادهم ولو حلت الأزمة التي كانت السبب في نزوحهم، بل يبقون في الدول المضيفة في صورة غير شرعية، كما حصل في دول أوروبية عدة.